أثــر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية : دراسة حالة بنوك الجزائر

د/السبتي وسيلة
د/ قسوري إنصاف
جامعة بسكرة

الملخص :

البنوك هي عصب النظام الاقتصادي والتجارة الداخلية والدولية فهي التي تقوم بحفظ النقود وإقراضها وتقديم خدمات الثقة والضمان ولا بد على البنوك أن تستفيد من أساليب التقنية الحديثة من إعلام آلي وأنترنت لا سيما وأن عمليات البنوك تعتمد على جانب كبير منها على الاتصالات والمعلومات بين البنوك ومن هنا أخذت عمليات البنوك طابعا إلكترونيا حيث يتم إستيلام الأوامر وتنفيذها بطرق إلكترونية وتعمل البنوك المركزية من خلال السياسة النقدية على ضبط هذه المعاملات الإلكترونية من خلال أدوات وأساليب لاستقرار النظام المالي والنقدي والبنكي، والمنظومة البنكية الجزائرية تحاول مواكبة التطور في الصيرفة الإلكترونية من خلال مشاريع عصرنة النظام بالبنكي والنقدي.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإلكترونية (البنوك الإلكترونية،النقود الإلكترونية)،السياسة النقدية،الصيرفة الإلكترونية بالنظام البنكي الجزائري

Abstract :

Banks are the mainstay of the economic system and the internal and international trade are the ones that save money and lend it and provide trust and guarantee services. Banks must take advantage of the modern technology methods of electronic media and the Internet, especially since banking operations rely heavily on communication and information between banks.

The banks' operations are electronic, where orders are taken and implemented electronically.

The central banks, through monetary policy, control these electronic transactions through tools and methods for the stability of the financial, monetary and banking system and the Algerian banking system Trying to keep abreast of developments in the electronic banking system through the modernization banking and cash projects

تمهيد:

إن انتشار أعمال الصيرفة الإلكترونية وزيادة استخدامها وتطور أنواعها ولد اهتمام لهذه التكنولوجيات المبتكرة لما حققته من أرباح رأسمالية وتسريع المعاملات والتبادلات عبر شبكات الانترنت و وَحَدت السوق العالمي، وباعتبار أن المؤسسات البنكية المعالج الأساسي لأي نظام اقتصادي من تضخم، كساد...، تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات المستخدمة من قبل الإدارة الإقتصادية والتي تسعى لتحقيق الإستقرار النقدي فهي حجر الزاوية في بناء السياسة الإقتصادية الكلية وأحد أهم العناصر المكونة لها إذ أن لها تأثير كبير على حالة الإقتصاد الوطني على المستوى الكلي إنكماشا أو توسعا والتي يتم التخطيط لها في البنك المركزي الذي ينبغي أن يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم بالرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك التجارية والمؤسسات المالية خاصة مع إنتشار الصيرفة الإلكترونية وزيادة إستخدامها كشكل من أشكال التحول إلى الإقتصاد الرقمي والإفتراضي.

وإعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري ما زال يسير بخطى بسيطة رغم العدد الهائل من البرامج والمشاريع المعدة لتطبيقها وتنفيذها فقد أنشأت شبكة إلكترونية بنكية وطنية من خلال إستخدام نظام التسوية الإجمالي والفوري وتطوير إستخدام البطاقات البنكية المختلفة الأنواع ومحاولة تعميم إستعمال النقود الإلكترونية من خلال تعميم ثقافة بنكية إلكترونية.

و يَـثُـــور إهتمام كبير بين الإقتصاديين والسلطات النقدية والبنكية المسؤولة على النطاقين المحلي والدولي بشأن إنعكاس إنتشار الصيرفة الإلكترونية على وظائف البنوك المركزية ومسؤوليتها بشأن إدارة السياسة النقدية،وهذا ما دفعنا لطرح الإشكالية التالية:

ما تـأثير الصيرفة الإلكترونية على فعالية السياسة النقدية بالبنوك التجارية عامة والبنوك التجارية الجزائرية خاصة؟

وللإجابة على التساؤل المطروح إعتمدنا النقاط التالية:

المحور الأول: مفاهيم عامة عن الصيرفة الإكترونية وأهم أشكالها؛

المحور الثاني: سيرورة السياسة النقدية في ظل أعمال الصيرفة الإلكترونية؛

المحور الثالث: واقع السياسة النقدية للبنوك الجزائرية في ظل الصيرفة الإلكترونية.

المحور الأول: مفاهيم حول الصيرفة الإلكترونية وأهم تقسيماته –أشكالها–

أولا: أسباب ظهور الصيرفة الإلكترونية

إن بروز الإتجاهات الحديثة للصيرفة ساعدت على الإتجاه نحو أسلوب الصيرفة الإلكترونية وهذا راجع لعدة أسباب أهمها[1]:

- ✓ إشتداد المنافسة في صناعة الخدمات البنكية: حيث أن المؤسسات البنكية وغير البنكية تتسابق لإستحداث خدمات ومنتجات مالية كثيرة وبنكية جديدة وتسعى دوما لتطوير نسبة زبائنها والمتعاقدين معها لتحقيق أعلى ربح ممكن أو أعلى حصة سوقية؛
- ✓ تسارع التطور التقني في مجال أنظمة الإتصالات والأجهزة والبرمجيات: حيث تمكننا البرمجيات والأدوات من معالجة المعاملات المالية والبنكية بسرعة كبيرة وجودة عالية، وتسهل على المؤسسات الزيادة الكبيرة في حجم العمليات البنكية؛

- ✓ إفتقاد العديد من المؤسسات المالية والبنكية للكوادر: هذه الكوادر يجب أن تمتلك الخبرة والعلم والدراية من الناحية التقنية وإدارة المخاطر بالعمليات البنكية الإلكترونية ليتمكن من معرفة وقياس حجم هذه الأخطار ورسم الخطط البديلة ووضع الحلول المناسبة كوننا نتعامل مع سلعة مهمة وهي الأموال وإلا لفقدت المؤسسة من أرباحها ما يعرضها لخطر الإفلاس؛
- ✓ تزايد الإعتماد على التعاقد مع جهات خارجية بتقديم هذه الخدمات: رافق التطور الحاصل بتكنولوجيا الإتصالات البنوك البحث عن موارد إضافية وهي التعاقد مع المؤسسات الخارجية وتأمين مجموعة من الخدمات إليها وبناء تحالفات معها بغية تسهيل الإجراءات المالية فيها مما يساعد هذه المؤسسات ويقدم أرباح إضافية لقاء الخدمات المقدمة من البنك للمؤسسات المالية؛
- ✓ تزايد إمكانية حدوث إحتيال مالي: تحدث عندما تغيب المعايير والمبادئ الفعالة ويكون ضعف بالرقابة (والرقابة التقليدية صعبة التطبيق رغم دقتها) أما الآن يوجد ضوابط ومعايير تحدد هوية المستخدم بشكل دقيق وتمنع حدوث هذه العمليات بنسب أكبر وإحتمالات أصغر.

ثانيا: مفهوم الصيرفة الإلكترونية Electronic-banking

تُعد الصيرفة الإلكترونية من أرقى ما وصل إليه الفكر البنكي الحديث بفعل تطور تكنولوجيا الإتصال والمعلومات ما وسع وحرر هذا النشاط وتوسيع نطاقه وتعظيم أرباحه، ونقدم تعريفات للصيرفة الإلكترونية للمثال لا الحصر:

. تقديم البنوك الخدمات البنكية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات إتصال إلكترونية وتقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها البنوك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة لإتصال العملاء بها، لهدف[2]:

- ✓ إتاحة معلومات على الخدمات التي يؤديها البنك دون تقديم خدمات بنكية على الشبكة؛
- ✓ حصول العملاء على خدمات مثل التعرف على معاملاتهم،أرصدة حساباتهم،تحديث بياناتهم، والحصول على القروض؛
- ✓ طلب العملاء تنفيذ عمليات بنكية من تحويل الأموال ويتطلب أن يتوافر لدى البنوك سياسات وإجراءات لتقييم المخاطر والرقابة عليها ومتابعتها؛

. الصيرفة الإلكترونية تقديم الخدمة عبر الخط للزبائن حيث بإستطاعة الزبون إنطلاقا من حاسوبه الشخصي والذي يتم ربطه بحواسيب البنك عبر الخطوط الهاتفية القيام بمختلف العمليات البنكية وهو ما يزيد من راحة الزبائن، الذين لا يتوجب عليهم التنقل وإجراء العمليات على المستوى المحلي والدولي دون إنقطاع.[3]

. وهي إجراء المعاملات البنكية إلكترونيا عن طريق آلات الصرف الأوتوماتيكية وشبكة الأنترنت التي تعتبر قناة جديدة لتقديم الخدمات البنكية والحصول على الخدمات على مدار اليوم وأين ما كان العميل.[4]

و وفقا للدراسات العالمية وتحديدا دراسات الإشراف والرقابة الأمريكية الأوروبية فإن هناك ثلاث صور أساسية للصيرفة الإلكترونية على الأنترنت[5]:

- الموقع المعلوماتي: وهو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد

الأدنى من النشاط الإلكتروني البنكي ومن خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته البنكية؛

- الموقع التفاعلي أو الإتصالي: حيث يسمح الموقع بنوع من التبادل الإتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الإلكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات؛
- الموقع التبادلي: وهذا هو المستوى الذي يمارس فيه البنك خدماته أو أنشطته في بيئة إلكترونية حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراءات الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الإستعلامية وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية.

ثالثا: أشكال وتقسيمات الصيرفة الإلكترونية

لقد رافق تطور شبكة الإتصالات العالمية مجموعة من التغيرات في الأطر الكلاسيكية للتعامل البنكي والتجاري كظهور الأموال الإلكترونية والبطاقات الذكية، التي يسرت تبادل القيم النقدية وأضحى قطاع البنوك كأي قطاع تجاري تتداول الأموال فيه من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة.

1/ مفهوم البنوك الإلكترونية

أ- **نشأة البنوك الإلكترونية:** تعود نشأة الصيرفة الإلكترونية إلى بداية الثمانينات تزامنا مع ظهور النقد الإلكتروني من خلال بطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات الأمريكية وفي 1958 أصدرت American Express أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع ثم قامت ثمانية بنوك بإصدار بطاقة Bank Americard 1968، لتتحول إلى شبكة Visa العالمية، كما تم إصدار بنفس العام البطاقة الزرقاء Carte Bleu من قبل ستة بنوك فرنسية أما في عام 1986 قامت إتصالات فرنسا France Telecom بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة للبطاقات الذاكرة (Cartes à mémoire) لتصبح 1992 كل البطاقات البنكية بطاقات برغوثية(Cartes à puce) تحمل بيانات شخصية لحاملها. وفي 1995 شهد ولادة أول بنك على الشبكة وهو (Net.B@nk).

لا بد التمييز بين نوعين من البنوك كلاهما يستخدم تقنية الصيرفة الإلكترونية:

- البنوك الإلكترونية (البنوك الإفتراضية): التي ليس لها موقع جغرافي وغير موجودة على أرض الواقع؛
- البنوك الأرضية: وهي البنوك التي تمارس الخدمات التقليدية وخدمات الصيرفة الإلكترونية.

وعموما يرجع ظهور وإنتشار البنوك الإلكترونية إلى عاملين أساسيين:[6]

- ✓ تنامي أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية إما في مجال التجارة أو مجال الإستثمار والناتجة عن عولمة الأسواق؛
- ✓ تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والإتصال أو ما يسمى "الصدمة التكنولوجية" والتي كانت في كثير من الأحيان إستجابة للعامل الأول.

ب- تعريف البنوك الإلكترونية

. تعني إجراء المعاملات المالية البنكية من خلال وسائط إلكترونية والتي تعد الأنترنت من أهم أشكالها، وبذلك

فهي بنوك إفتراضية تنشئ لها مواقع إلكترونية على الأنترنت لتقديم خدمات نفس خدمات موقع البنك من سحب ودفع وتحويل دون إنتقال العميل إليها[7]؛

. قناة لتسليم المنتجات البنكية للزبائن من خلال شبكة إتصالات معلوماتية تخضع لمعايير دولية بإستخدام تقنيات المعلومات في عقد الصفقات المالية بين البنوك وزبائنها[8]؛

. النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات البنكية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أية وسيلة أخرى[9]؛

. تعمل على تقديم الخدمات البنكية بإستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال من خلال الأنترنت والموزعات الآلية والشبكات الخاصة والهاتف النقال والثابت والحاسوب الشخصي، فهي تتيح الخدمة البنكية عن بعد وخلال 24 ساعة وكل أيام الأسبوع بسرعة فائقة وبتكلفة أقل وبدون إلتقاء مكانـي بين العميل والبنك[10]؛

. وتعرفها المؤسسة المالية الإتحادية:"عبارة عن نظام إلكتروني يعمل على تقديم خدمات مالية بكامل العناية للزبون ويشمل هذا النظام كافة العمليات المطلوبة لإجراء الصفقات التجارية والصناعية ويصعب إبرام عقودها في حال غياب تقنية الخدمة"[11].

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن:

تُعنى البنوك الإلكترونية بإتمام العمليات والمعاملات البنكية بطرق إلكترونية بإستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات المبتكرة سواء تعلق الأمر بالسحب، الدفع، الإئتمان، التحويل، التعامل في الأوراق المالية،...وكل ما يتعلق بالأعمال البنكية الأخرى.

ج- مزايا البنوك الإلكترونية

تنفرد البنوك الإلكترونية في تقديم خدمات متميزة وفيما يلي توضيح لمجالات تميز البنك الإلكتروني:

- إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء: تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة بأي وقت وعلى طول أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل إضافة إلى أن سرية المعاملات التي تميز هذه البنوك تزيد من ثقة العملاء فيها؛
- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة: تقدم كافة الخدمات البنكية التقليدية وإلى جانبها خدمات أكثر تطورا عبر الأنترنت تميزها عن الأداء التقليدي مثل[12]:
  - شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات البنكية؛
  - إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى البنك؛
  - تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا؛
  - كيفية إدارة المحافظ المالية للعملاء وطرق تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.
- خفض التكاليف: ما يميز البنوك الإلكترونية تقديم الخدمات بأسعار منخفضة مقارنة بالبنوك التقليدية، ومن ثـم فإن تقليل التكلفة وتحسين جودتها من أهم عوامل جذب العميل، كما أنه لا يلزم

له مقر وإنما يمكنه التواجد من خلال موقع على الشبكة وإذا كان للبنك مقر مادي فلا يلزم إنشاء فروع له بالعالم إذ يكفي تواجده على الشبكة لكي يتم التواصل مع العملاء بكافة أنحاء العالم والتكلفة تقل بالنسبة للعملاء الذين يقومون بالإتصال بالبنك دون أن يكلفهم ذلك الإنتقال إلى مقره[13]؛

- زيادة كفاءة البنوك الإلكترونية: مع إتساع شبكة الأنترنت وسرعة إنجاز الأعمال عن البنوك التقليدية أضحى سهلا على العميل الإتصال بالبنك عبر الأنترنت الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وكفاءة عالية مما لو إنتقل العميل إلى مقر البنك شخصيا وقابل أحد موظفيه عادة ما يكونون منشغلون عنه؛
- خدمات البطاقات: توفر خدمات متميزة لرجال الأعمال بأشكال وأنواع مختلفة من دفع وسحب وإيداع وتحويلات...

2/ النقود الإلكترونية

أ- **تعاريف النقود الإلكترونية:** بسبب تنوع هذه المنتجات والتطور المستمر لها يصعب تعريفها بشكل موحد بسبب النُظم القانونية،

ب- التقنية والإقتصادية للنقود الرقمية:

. تعرف النقود الإلكترونية أو الرقمية بأنها منتجات دفع متنوعة مخصصة للمستهلك تستخدم لدفع المستحقات بطرق إلكترونية بدلا من إستخدام الطرق التقليدية[14]؛

. مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية فهي المكافئ الإلكتروني للنقد التقليدي التي إعتدنا تداولها[15].

. عرفتها المفوضية الأوروبية على أنها "قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لإستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة"[16].

ومن التعاريف نستنتج: أنها مخزون للقيمة النقدية تكون محفوظة بشكل رقمي يمكن أن يستعملها حاملها في الوقت نفسه مع كل معاملاته وتحل محل تبادل العملات الورقية وهي على أنواع: البطاقات البلاستيكية، المحفظة الإلكترونية، العملات الذهبية.

فمصطلح النقود الإلكترونية يشمل الصور التالية:

- الصورة الأولى: البطاقة المدفوعة مسبقا التي يمكن إستخدامها لأغراض متعددة ويطلق عليها إسم البطاقة المختزنة القيمة أو محفظة النقود الإلكترونية؛
- الصورة الثانية: هي أليات الدفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تسمح بالدفع من خلال شبكة الحاسوب الآلية المتعارف عليها بإسم نقود الشبكة أو النقود السائلة الرقمية.

خصائص النقود الإلكترونية: يتميز النقد الإلكتروني بعدة خصائص أهمها[17]:

- يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب بنكي؛

- يسمح بتحويل القيمة إلى شخص آخر عن طريق تحويل المعلومات الرقمية؛
- يتميز بالقابلية والإنقسام لكونه متاحا بأصغر وحدات النقد الممكنة كتسيير لإجراء المعاملات المحدودة القيمة؛
- التعامل فيه متاح بكافة الأوقات والظروف ويتناسب مع طبيعة تكوين الأنترنت وما تقتضيه من إستمرار المبادلات الدولية وحتى في إختلاف التوقيت من بلد لآخر.

المحور الثاني: سيرورة السياسة النقدية في ظل الأعمال البنكية الإلكترونية

نشير إلى ماهية السياسة النقدية حتى يمكننا التعرف على كيفية تأثير الأعمال البنكية الإلكترونية عليها ومدى العلاقة بينهما.

أولا: تعريف السياسة النقدية

. السياسة النقدية: تلك الإجراءات التي تنتهجها السلطة النقدية مثل البنك المركزي للتأثير على عرض النقود في الإقتصاد بما يتماشى مع الأهداف الإقتصادية الكلية وإستقرار المستوى العام للأسعار، وتعرف كمية النقود بأنها النقد المتداول وودائع الأفراد والمؤسسات لدى البنوك[18].

. مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في المعروض النقدي بغية تحقيق أهداف معينة بوقت محدد[19].

ثانيا: إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية إلكترونيا

يأتي البنك المركزي على قمة الجهاز البنكي فهو القائم على وضع وتنفيذ السياسة النقدية بالدولة وهو في إدارته للسياسة النقدية يقوم بنوعين من الإدارة: إدارة كمية، وإدارة نوعية. (وسنركز على الأساليب الكمية التي تظهر التأثيرات بشكل كمي وقابل للقياس).

- الإدارة الكمية للسياسة النقدية والإئتمانية إلكترونيا:

هذا النوع من الإدارة يتم بإستخدام أدوات تستهدف التحكم في حجم وكمية الإئتمان حسب حاجة الإقتصاد بما يتفق ومتطلبات النشاط الإقتصادي والإجتماعي واهدافهم وتكون هذه الإدارة بين إحتمالين[20]:

حالة الكساد: إذا كان هناك كساد يهدف البنك لزيادة النقود في السوق لإنعاش حالة الإقتصاد وهنا يتخذ إتجاه توسعي بمعنى أن تتجه السياسة النقدية والإئتمانية نحو التوسع في زيادة حجم النقود المتداولة والإئتمانية، بغرض إحداث توسع بالنشاط الإقتصادي؛

حالة التضخم: إما أن يكون هناك حالة تضخم فيكون إتجاه السياسة النقدية والإئتمانية في هذه الحالة إتجاه تقييدي، حيث يقوم البنك بإتخاذ الإجراءات التي تستهدف الإقلال من النقد المتداول وحجم الإئتمان حتى تحد من شدة حالة التضخم وزيادة الأسعار.

لإيضاح تأثير الصيرفة الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية الكمية نحددها بالعناصر التالية:

أ-أثير الصيرفة الإلكترونية على عمليات السوق المفتوحة: يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق النقدية بائع للأوراق المالية والتجارية بهدف تحويلها إلى أصول نقدية أي يمتص النقد من السوق، كما يمكن أن يتدخل بإعتباره مشتريا للأوراق المالية والتجارية بهدف التوسع في عرض النقود أي إمداد السوق النقدي بالسيولة

اللازمة[21]. وعند تطبيق ذلك بالمعاملات الإلكترونية فإن البنك المركزي يكون نزوله إلى سوق الأوراق المالية عبر موقعه على شبكة الأنترنت حيث تجري تعاملات الشراء والبيع عبر شبكة الأنترنت ليجري التعامل وفقا لبروتوكول طورته مجموعة من الشركات العالمية الرائدة وهو بروتوكول لعمليات الدفع الإلكترونية ويسمى بروتوكول الحركات المالية الآمنة،

حيث يقوم المشتري وفقا لهذا البروتوكول بفتح حساب بطاقة إئتمانية بأحد البنوك ثم يصدر البنك إلى صاحب البطاقة برنامجا خاصا ببروتوكول الحركات المالية الآمنة يدعى برنامج المحفظة الإلكترونية، وتستخدم هذه المحفظة في إجراء الشراء والبيع وإجراء الحركات المالية عبر الأنترنت.

والبنك المركزي يقوم بالتعامل خلال هذه السوق إما من خلال حقن الإقتصاد بكميات نقدية إضافية والتوسع في منح الإئتمان من خلال الجهاز البنكي الإلكتروني لإنعاش الإقتصاد وإعطاء دفعة لعملية الإستثمار والتنمية في حالة الركود الإقتصادي، حيث يقوم البنك المركزي الإلكتروني بالتدخل عبر الشبكة وإحداث عملية شراء للأوراق المالية المختلفة ويقوم بدفع ثمنها إما في صورة نقود حاضرة ويكون ذلك في ظل النظام الإلكتروني بأن يقوم البنك بمنح إئتمان إلكتروني للعميل يقيد في جانب الدائن لدى البنك ويمكن للعميل أن يقوم بالسحب منه من أي ماكينة صرف آلي، ومصير هذه المدفوعات التي يقوم بها البنك المركزي تجد طريقا إلى الطلب على السلع والخدمات الإستثمارية أو الإستهلاكية مما يحدث نوع من التوسع الإقتصادي والتجاري أو تجد طريقا للبنوك التجارية في شكل ودائع؛

كما يقوم البنك بإمتصاص الكميات النقدية الإضافية بالسوق و التَـقيد بمنح الإئتمان من خلال الجهاز البنكي الإلكتروني بهدف الحد من إرتفاع الأسعار وتقليل حجم السيولة النقدية والإئتمان المصرفي بالمجتمع، وذلك بحالة وجود تضخم يتدخل البنك المركزي في ظل النظام الإلكتروني ببيع الأوراق المالية التي لديه ما يترتب عليه إمتصاص جزء من القيمة النقدية للبطاقات البلاستيكية أو النقود الإلكترونية التي يملكها المشترين لهذه الأوراق عبر الأنترنت تعادل قيمة الأوراق المالية الإلكترونية التي قام البنك بطرحها للبيع، بالتالي تقل حجم السيولة النقدية ما يقلل من حركة البيع والشراء حتى يحد من إرتفاع الأسعار وتتجه عديد الدول الصناعية نحو التوسع في إستخدام النقود الإلكترونية وتسوية الحسابات بين العملاء والبنوك إلكترونيا من خلال شبكة المعلومات الدولية.

أ- **تأثير الصيرفة الإلكترونية على سعر إعادة الخصم:** أو سعر البنوك وهو معدل الفائدة الذي يتقاضاه بنك مركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك حيث يمكن شراء النقود الإلكترونية مقابل النقود القانونية وبالحالتين النقود ستدخل خزينة البنوك، لأن مصدري النقود الإلكترونية سيقومون بإيداع النقود القانونية التي تلقوها نظير النقود الإلكترونية بأرصدتهم البنكية وستقوم البنوك بتغيير النقود مقابل ودائع البنك المركزي وبهذه الطريقة فإن إحتياطي البنوك التجارية سيزداد ويتضاعف، وكما هو معلوم فالبنك المركزي يتحكم في حجم الإئتمان عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم فإذا كان الإتجاه توسعي (أراد التوسع بمنح القروض) يلجأ إلى تخفيض المعدل فتقبل البنوك التجارية على خصم أوراقها لدى البنك المركزي بالتالي تزداد سيولتها، والعكس في الإتجاه الإنكماشي[22].

وظهور الصيرفة الإلكترونية جعل إحتياطات البنوك التجارية تزداد كما شرحنا سابقا، لذلك فإن سعر إعادة

الخصم لن يكون له تأثير كبير في السيطرة على حجم الإئتمان لأن إقبال البنوك على إعادة خصم الأوراق التجارية من البنك المركزي سيقل بسبب زيادة سيولتها النقدية وإنخفاض حاجتها للبنك المركزي لمنحها هذه السيولة.

ج- تأثير الصيرفة الإلكترونية على الإحتياطي القانوني: تحتفظ البنوك بنسبة من حجم الودائع المتوفرة لدى البنك المركزي كإحتياطي نقدي إلزامي على شكل رصيد دائن، ويتحكم البنك المركزي في قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان بتغيير نسبتها،

ويمكن أن تأثر الصيرفة الإلكترونية على الإحتياطي القانوني لإحلال النقود الإلكترونية مقابل النقود القانونية وحجم الإحتياطي يزداد بإزدياد إستخدام الصيرفة الإلكترونية بالتالي إزدياد سيولة البنوك التجارية فيتقلص الطلب على الإحتياط المحتفظ به لدى بنك المركزي بمعنى أن ظهور الصيرفة الإلكترونية سيحد من فعالية سياسة الإحتياط القانوني.

المحور الثالث: واقع السياسة النقدية للبنوك الجزائرية في ظل الصيرفة الإلكترونية

جاء الأمر رقم 11/03 بتاريخ 26-08-2003 من أجل تلاؤم المنظومة البنكية الجزائرية مع المعايير البنكية العالمية والتداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط البنكي وتوفير البيانات المالية وتدعيم العمل البنكي الإلكتروني، لكن البداية الجيدة والفعلية للصيرفة الإلكترونية بالجزائر عام 2013 بدأت المؤسسات المالية تحضر لمشروع الجزائر الإلكترونية حيث بدأت الحكومة بتسريع إدخال تقنيات الصرف الحديثة لتخطي أزمة السيولة المالية تلك الفترة خاصة بعد إصدار بنك الجزائر الورقة النقدية الجديدة فئة 2000دج، وبالتالي تعميم تقنيات الصيرفة الإلكترونية عن طريق الأنترنت والهاتف النقال بما يسمح بتحويل التعاملات من الأوراق النقدية إلى التحويل عبر الأرصدة، وإبتداءا من جانفي 2013 تم إطلاق خدمة الدفع بالأنترنت والهاتف النقال وخدمة السحب ببطاقات الدفع الإلكترونية.

أولا: المكونات الرئيسية للصيرفة الإلكترونية في الجزائر

إن سعي الجزائر لتحديث خدماتها البنكية ألزمها إيجاد سبل وقنوات لإنجاز هدهفا وتعد كل من شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM-ARTS-ACTI من أهمها[23]:

1. شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM: قررت مجموعة من البنوك إنشاء هيئة مشتركة فيما بينها لتسهيل العمليات البنكية الخاصة بالنقد الألي وهنا جاء ميلاد SATIM 1995 التي تحقق السير الفعال لتعاملات النقد الآلي البنكيالنهوض بوسائل الدفع الإلكترونية وتطوير إستخدامها بالمجتمع الجزائري؛

- تطوير النقد الآلي البنكي من خلال إتباع أحدث التكنولوجيا؛
- مرافقة البنوك في تطوير الوظيفة النقدية وإصدار منتجاتها خاصة بالنقد الآلي ووضعها بمتناول زبائنها؛
- المشاركة في المبادئ والقواعد الخاصة بالعمليات التي تتم بواسطة البطاقات البنكية وكذا وضع قوانين وتقنيات وأسس التسيير وأسعار المنتجات النقدية "البطاقات والعمليات التي تتم بواسطتها"؛
- إصدار الشيكات والبطاقات البنكية وتشخيصها لصالح كل البنوك المشاركة في الشبكة البنكية؛

- قريبا ستحصل SATIM على العضوية في الشبكة الدولية للدفع والسحب بالبطاقات البنكية كمركز التحليل والدراسة للمجتمع البنكي في الجزائر وأيضا كمركز تشخيص البطاقات الدولية؛
- القيام بعمليات المقاصة البنكية الخاصة بالتعاملات بالبطاقات البنكية.

2. الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية ABES: نتجت هذه الشركة عن إتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية DIAGRAM EDI الرائدة بمجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية و أمن تبادل البيانات المالية وثلاث مؤسسات جزائرية

MAGACT MULTIMEDIA– SOFT ANGINERLNG – مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST لتنشأ في جانفي 2004 شركة مختلطة سميت "الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية" تقدم الخدمات البنكية عن بعد وتسيير وأمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك والمؤسسات المالية بإختلاف أصناف زبائنها وتدعيم أنظمة الدفع الإلكتروني؛

3. خدمات AEBS: أنشأت من أجل تلبية حاجات المؤسسات المالية بإقتراح برمجيات تقدم خدمات عن طريق برمجيات متعددة من خلال إقتراح حلول البنك عن بعد وتبسيط وتأمين المبادلات الإلكترونية متعددة الأقسام.

ثانيا: السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل الصيرفة الإلكترونية

بعد تبني الجزائر أعمال الصيرفة الإلكترونية تواصل التحسن المعتبر للسيولة لدى البنوك متأثرا بإرتفاع صافي الأصول الخارجية ووضعية دائنة صافية للخزينة العمومية لدى بنك الجزائر وظهور فائض كبيرمنها المصاحب لإنكماش إحتياجات البنوك للسيولة والمتزامن مع تطور خزينة البنوك بالرغم من السحب من هذه السيولة من باب الإسترجاع من طرف بنك الجزائر وبالنظر لأهمية ودائع البنوك التي تجاوزت إحتياجات تكوين الإدخار الإجباري فإن هذه الوضعية تستدعي المتابعة لمراقبة سيولة البنك من أجل تفادي تطور القروض ومنه الوقاية من خطر التضخم فالسياسة النقدية بالجزائر بعد إعتماد الصيرفة الإلكترونية أحدثت تغييرات على مستوى أدواتها وآلياتها حسب الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.

وحسب المنظرين الإقتصاديين: أن فعالية السياسة النقدية بالجزائر لم تتأثر بالصيرفة الرقمية فأدوات السياسة النقدية في الجزائر تتغير بتغير حجم الإصدار لوسائل الصيرفة الإلكترونية، فهذه الأخيرة تؤدي لتغير كل من وظائف البنك المركزي وكمية تداول النقود لدى الجمهور وقد يعود سبب هذا الغموض لأثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في وسط المنظومة البنكية الجزائرية ككل، إلى النقص الذي تشهده هذه الوسائل وقنواتها داخل الوطن وأبرز مثال أن معظم الجمهور الجزائري لا يزال يؤمن ويعمل بالنقد الحقيقي[24].

ثالثا: أهمية العمل بالصيرفة الإلكترونية في بنوك الجزائر

إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر سيؤدي إلى حدوث العديد من التغييرات الإيجابية على الإقتصاد بصفة عامة والنظام البنكي الجزائري خصوصا [25]:

1- تأثير الصيرفة الإلكترونية على الإقتصاد الجزائري: تعمل الصيرفة الإلكترونية على زيادة تحسين الإدارة و إقتصاد الوقت و التكلفة و الإستفادة من خدمات بجودة عالية و بتكلفة و جهد أقل، من خلال النقاط التالية:

أ- **محاربة الإقتصاد الموازي:** لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة البنكية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية، هذا التعامل ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار الذي ساهم بدوره في بروز ظاهرة الإقتصاد الموازي (غير الرسمي) و تفشي ثقافة الإكتناز كلها عوامل ساعدت على إرتفاع السوق الموازية، وهذا الأمر أصبح يهدد الإقتصاد الوطني و بالتالي فإن إعتماد الصيرفة الإلكترونية و إقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق البنكية وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الإقتصاد غير الرسمي؛

ب- **إيجاد وتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر:** إن أساس ظهور و تطور التجارة الإلكترونية يعود في الأصل إلى مدى إنتشار إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية و فعالية الصيرفة الإلكترونية، وعلى الجزائر تدعيم الصيرفة و وسائل الدفع الإلكترونية لإيجاد وسط مناسب لهذا النوع من التجارة؛

ت- **إعطاء دفع للحكم الإلكتروني في الجزائر:** لقد أصبحت فكرة إنشاء الحكومة الإلكترونية أمرا لابد منه في ظل إنفتاح الجزائر على الإقتصاد العالمي و تشجيعها للإستثمارات الأجنبية و تزايد المطالب الشعبية بضرورة تخفيف الأعباء البيروقراطية، و هذا المشروع يتطلب توفير بنية أساسية للإنطلاق أحد دعائمها هي الصيرفة الإلكترونية.

2- تأثير الصيرفة الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري: إن إعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري سوف يتيح للبنوك التجارية أو بنك الجزائر أو المؤسسات المالية الأخرى عدة إمتيازات مثل:

أ- **تخفيض النفقات التي تتحملها البنوك** في أداء الخدمات و إنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة و التواجد على الأنترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن و تقديم خدمات جيدة و متنوعة و بتكلفة أقل إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها البنكية فضلا عن التعاملات بين البنوك و المبادلات الإلكترونية؛

ب- **إن إستخدام الانترنت في البنوك الجزائرية** يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية و ذلك من خلال التعريف بهذه البنوك و ترويج لخدماتها و الإعلام بالنشرة و تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و سائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر ؛

ت- **تساهم ثورة الإتصالات و المعلومات في الشؤون الحياة اليومية** و ذلك بتحسين و تسهيل معيشة العائلات و الأفراد بترقيتها للأفضل و تطوير المجتمع بتمكينه من وسائل جديدة؛

ث- **تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال** إقامة سوق مالية إلكترونية و إقامة أنظمة دفع إلكتروني تساهم في تطور أدائها و ترقيتها؛

ج- **مواكبة البنوك الجزائرية للتطورات العالمية في ميدان الخدمات البنكية** الإلكترونية و هي تستعد للإندماج في الإقتصاد العالمي و تبحث عن جلب الإستثمار الأجنبي.

خاتمة:

من خلال عرضنا لهذا البحث نخلص لمجموعة من النتائج وهي كالآتي نوجز بعضها:

- ✓ أن التحول للأعمال المصرفية الإلكترونية وسيلة جديدة من وسائل المعاملات البنكية تتم بها أعمالها البنكية بين البنك والعملاء فرضها التطور والثورة التكنولوجية ومتطلبات السرعة في إبرام التعاملات مع البنوك؛
- ✓ تحول الأعمال المصرفية للصورة الإلكترونية يوفر الوقت والجهد والنفقات على المتعاملين من خلال هذا النظام حيث يتيح للعميل الدخول للبنك في أي وقت ومن أي مكان بمجرد الدخول على الموقع الإلكتروني للبنوك؛
- ✓ التحول للنظام الإلكتروني من قبل البنوك يؤثر بصورة فعالة في إدارة السياسة النقدية عند تحول هذه الإدارة أيضاً للصورة الإلكترونية وتنقل كافة آليات الإدارة على الشبكة لتتم من خلالها وذلك أيسر وأسرع إذا أحسن أستغلاله؛
- ✓ تحول الأعمال المصرفية للبنوك للصورة الإلكترونية أدى لظهور نوع جديد من المعاملات وهي معاملات التجارة الإلكترونية التى تتحقق من خلالها أهداف السياسة النقدية عند إدارتها إلكترونياً؛
- ✓ وأخيراً أن هناك تفاعل وتأثير متبادل بين تحول الأعمال المصرفية للبنوك للصورة الإلكترونية وظهور معاملات التجارة الإلكترونية وكلا العاملين يؤثران في السياسة النقدية وآلية تحقيقها لأهدافها؛
- ✓ إن البنوك الجزائرية تعاني من نقص في الخدمات البنكية الإلكترونية حيث ينحصر نطاق تعاملها على بعض البطاقات البنكية والذي ما زال في بدايته رغم العدد الهائل من البرامج المعدة التي لم تعرف النور لها؛
- ✓ في ظل التغيرات المستجدة ينبغي على البنوك الجزائرية الإستعداد لتطبيق ثقافة بنكية تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المستمرة في أوضاع السوق البنكية والإعتماد أكثر على التكنولوجيات الحديثة في الإدارة والتسيير ؛
- ✓ على البنوك بالجزائر مساعدة العملاء على التأقلم ونشر ثقافة بنكية إلكترونية في المجتمع.

الهوامش:

[1]- Yaves Simon & Samir Mannai,**Technique Financières Internationales**,édition n°6,economia,paris,2002,p561.

[2]- أحمد سفر،**العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية**،المؤسسة الحديثة للكتاب،لبنان،2006،ص157.

[3]- حجازي بيومي عبد الفتاح،**النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية**،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2004،ص382.

[4]- مسدور فارس،"**النشاط المصرفي الإلكتروني كأداة لتفعيل إندماج المصارف الجزائرية في الإقتصاد العالمي**"،مجلة آفاق،جامعة البليدة،العدد04،جانفي2005،ص21.

[5]- أديب قاسم شندي،"**الصيرفة الإلكترونية:أنماطها وخيارات القبول والرفض**"،مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية،العدد27،جامعة واسط،2011،ص ص 05-06.

[6]- رحيم حسين،هواري معراج،"**الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**"،مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الإقتصادية:واقع وتحديات،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،14-2004/12/15،ص317.

[7]- محمد مدحت عزمي،**المعاملات التجارية الإلكترونية:الأسس القانونية والتطبيقات**،مركز الإسكندرية للكتاب،الإسكندرية،2009،ص354.

[8]- رشا فؤاد عبد الرحمن،"**تأثير تكنولوجيا المعلومات على تطوير الخدمات البنكية الإلكترونية:في الجهاز المصرفي المصري**"،ماجستير إقتصاد،جامعة القاهرة،مصر،2008،ص90.

[9]- دميثان المجالي،أسامة عبد المنعم،**التجارة الإلكترونية**،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2013،ص220.

[10]- مزريق عاشور،معموري صورية،"**عصرنة القطاع المالي والمصرفي و واقع الخدمات البنكية الإلكترونية بالجزائر**"متاح على الموقع: *manifest.univ-ouargla.dz*،ص03

[11]- محمد تركي عبد العباس،"**دور الأنترنت في تدعيم الصيرفة الإلكترونية مدخل تحليلي لإستخدام الأنترنت في الخدمة المالية**"،مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية،ص72.

[12]- مفتاح صالح،معارفي فريدة،"**البنوك الإلكترونية**"،مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس:نحو مناخ إستثماري وأعمال مصرفية إلكترونية،جامعة فيلدلفيا،الأردن،04-2007/06/05،ص ص05-06.

[13]- وائل أنور بندق،**وسائل الدفع الإلكترونية**،دون ذكر دار النشر،القاهرة،2008،ص14.

[14]- جلال عايد الشورة،**وسائل الدفع الإلكتروني**،دار الثقافة،عمان،2008،ص58.

[15]- منير الجنبيهي،ممدوح الجنبيهي،**البنوك الإلكترونية**،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2005،ص47.

[16]- مقتبس من: www.maspolitiques.com/mas/index. زيارة *بتاريخ 12-01-2017.*

[17]- عرابة رابح،"**دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي**"،مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية،العدد08،2012،ص06.

[18]- رانيا عبد المنعم محمد راجح،"**دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية:دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد**"،ماجستير إقتصاد،جامعة القاهرة،2005،ص10.

[19]- محمد شايب،"**تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية**"،الملتقى الدولي الخامس الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصادات الدولية،المركز الجامعي خميس مليانة،مارس 2012،ص05.

[20]- زهية بركان،"**عصرنة البنوك المركزية من خلال إدارة سياسية نقدية إلكترونية**"،الملتقى العلمي الدولي:عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية بالجزائر،المركز الجامعي خميس مليانة،2012،ص04.

[21]- شيماء جمال مجاهد،"**التأثير المتبادل بين الأعمال المصرفية الإلكترونية والسياسة النقدية والتجارة الإلكترونية**"،مقال متاح على: www.aladalacenter.com/index،زيارة تاريخ 01-02-2017.

[22]- بلعايش ميادة،"**أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة:الجزائر–فرنسا**"،دكتوراه إقتصاد،جامعة بسكرة،2015 ، ص272.

[23]- بلعايش ميادة،مرجع سابق،ص217.

[24]- بلعايش ميادة،مرجع سابق،ص229.

[25]- ايت زيان كمال،حورية ايت زيان،"**الصيرفة الالكترونية في الجزائر**"متاح على : *iefpedia.com* .www زيارة بتاريخ: 22-01-2017.